

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥٠ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ؛

وعلى القرار رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٨/٤/٢٠١١

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠١٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٧/١١/٢٠١١ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠١٠ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٨٧٣٧٦١,٩٠ ج

(فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة وثلاثة وسبعون ألفاً وسبعمائة وواحد وستون جنيهاً وتسعون

قرشاً لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٧٩٥٤٦١,١١ ج

(فقط مليونان وسبعمائة وخمسة وتسعون ألفاً وأربعمائة وواحد وستون جنيهاً وأحد عشر قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٩, ١٠٧٨٣٠٠ ج (فقط مليون وثمانية وسبعون ألفاً وثلاثمائة جنية وتسعة وسبعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٣١/١٢/٢٠١٠ مبلغ ٩٩, ١٦١٤٤٩٤٤ ج (فقط ستة عشر مليوناً ومائة وأربعة وأربعون ألفاً وتسعمائة وأربعة وأربعون جنيهاً وتسعة وتسعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٧/١١/٢٠١١

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

د / حسين على أحمد عمران